



اذا استبصر ورجع اليه في دنيته كان من والهي ما ثبت في حكمه وزجت الهي من الماهي من ذواته غير العجم  
 واما العجم است في الحق به منها واستبقت للملايكة وما يتقيد من اعماله تفضل الله من الله وتخييف على  
 المؤمنين وترغب للثمين واحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد واله الطاهرين كلهم صورة خط المولود  
 كان الغواغ في تسويد ما بقى مولود العبد السكين احمد بن زين الدين الكاشي عرضا لفته ان صر للدين وغير المؤمنين  
 اسعده الله برضاه وبلغه ما بينه من امر اخر اخرته ودينه بجرته محمد واله الهدي اياهم رب العالمين رحم الله تعالى  
 وجرب باذر جدير الثانية سنة تسع وعشرين ومائتين والالف  
 من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلوة

واذكرا اسلام حامدا

مصدقا  
 صل

بسم الله الرحمن الرحيم

احمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد واله الطاهرين اصابعه فيقول العبد السكين احمد بن  
 زين الدين الله انه قد ارسل الملائكة المحتشم فاحضوا اخوانه وصفوا الاخوان الملائكة فاحضوا الله  
 من نوابه الملائكة وطوارق الوثنان من نوابه الملائكة والظراف العبد لعظيم الملائكة وكثرة الاعمال  
 وتفرق الاحوال ومنعها الى ليسى صالى لرد احوالها ولكن ليسوا بالحق والى الله ترجع الامور  
 قال الله الاول يا سيد ومن عليه بعد الله واهل البيت مستدر القوان افضل الكعبة فانظر الى  
 الكعبة كيف يقصد ما عينه العزرة واستقبلها في الصلوة ويحرم استقبالها مع استبدالها في ذكره في حال الجاه  
 وهذا المزايا اختصت بها الكعبة مع استمرارها مع القوان في بناء المزايا ان الكعبة انما جسدت الارض  
 منية الناس واما امرج الناس اذا اتوا فواعنه ابو الية محمد اخ لا حيل الانتقام فيه الامم ينجي فيه او حيا  
 الى طين المريد في التوبة فينبول بسببهم عن ديامنول من عقوبات اللخرة تسببها بالبيت المور  
 للام الملائكة لما عترضوا حيا في الله ثم اذ جاعته الارض خيفة قالوا لو كان من الما عصى اجود فيها من نبي  
 فيها ويسمى الدماء وهذا الاعراض منهم اسرار اهل البيت عليهم السلام ترد منهم في الدية عن اهل البيت

فلما ترددوا جيب عنهم النور وهو عند الرافعي نورا لقران فلا ذوا بالعرش وطوا به سبعة الدفات سبعة  
 اسواط فرجعوا هم ان يطوا بالبيت المعمور فكلوا الطوفان بسبع سنين يستغفرون الله ما قالوا ثم  
 تاب عليهم من بعد ذلك رضى عنهم ثم انه سجد البيت الحرام حذو الفراع الذي هو البيت المعمور توبة  
 لمن اذنب من بني لؤي اذا طوا به سبعة اسواط فكان البيت المعمور في السنة الرابعة من الامم العرش  
 ومثابة لم يزل يصد الملعون من الملائكة وانزل من حور العرش بسبع توفيق في الولاية كالملائكة الذين اعرضوا  
 وهم طاعة من الملائكة وروى ان المعترض مكان فكان الفراع الذي هو البيت المعمور انزل رتبة من العرش  
 له لانه مثله ومثابة لمن انزل العرش من الملائكة وكان البيت الحرام مثالا من البيت المعمور ومثابة للذين انزل  
 رتبة من البيت المعمور رتبة وشرفا كما انه انزل من العرش رتبة وشرفا وكانت السبعة الدفات سنة من العرش  
 سبعة اسواط وسبع سنين في البيت المعمور سبعة اسواط فسب السبعة الدفات سنة الماسين  
 وسبع سنين الماسية الكواحل البيت في القلة والكثرة كنسبة العرش ظاهر الم البيت المعمور والبيت  
 الم البيت الحرام في الفضل والشرف وانا قلت في الم الم العرش في الباطن لا يدركت الم الم الم الم  
 ومع هذا كله فانا استور الرضى عن العرش: لقولنا فهم الكثرة الم ذلك في قوله الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم  
 كن في الله وعزة الم الم ممتي كل منها في صاحبه من يفرق حتى يرد الم الم الم فان ما هو قرن محمد والم  
 كفي ممتي بالعبادة وانا شرفت بكونها الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم  
 فالقران افضل من البيت الم  
 والم  
 برفق يكون في الم  
 بها الم  
 عن ان ذلك ما كان قصصا بها بركا نوا يتوجهون الم بيت المقدس وانا عمل اليها ما غير الم الم الم الم الم  
 وانه يتوجه الم قبلهم فاقصص الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم  
 وهي موصورة بخلاف القران فانه وجه الله الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم

على ان وجود الاستقبالة الصلوة وتوحيدهم الاستقبالة والاستدبار في اقل ليس على الكعبة وانما هو لقبلة اخر اما  
 الصلوة ولهذا اخرج استقبالة القدر الذي ليس من جهة القبلة في حال البعد استدباره ويمكن في الصلوة استقبالة القطع  
 بانه اوسع من قدر الكعبة بالضرورة ولا يكون ذلك لفوضى مظنة كون الكعبة في بلدان الدخا والسيرة في حال  
 لا يقع كل منها في الاستقبالة بالقطعة والبوس من القطع بخروج اصداء عن الكعبة في البعد ويمكن في كل منها استقبالة  
 الصلوة في ترفيقي احتياجا مع القطع بخروجها من اصداء في نفس الامر والحق ان جواز استقبالة كل منها مظنة  
 عدم خلوه عنها الا اصداء ذلك التعيين لم تكن فيه قطعي وقوله سبحانه تمتع استمر الكعب مع القرآن في الآية  
 فيه انها لا تترك القرآن في كل من اياه دلالة مفردة فانه ينطبق العالم المتكوي وفيه تقصير كل شئ  
 وهو انفق الذكر ولكن بالله واية نبوة محمد ومعه الباتة الاخر الدور والنور الذي يهدى الله به  
 من حيث الى غير ذلك من ارايا التي لا تقضي ولن يعل الكعبة منها شئ وايضا انما شرف الكعبة به واجلت  
 قبلته وانما وجب قصده بالاداء مناسك الحج به بكل حرة لها فانما هي من القرآن وهذا اجماع لا يسع بانه  
 والاستدلال عليه كاستزاه التطوير الكثير ولدانه المكشوف الاسرار على انه لا يجوز من خطه صاحب كعب  
 الاصغر ويجوز منها له وان التفتت بهذا الذي يدعي الافضية الغير المودة فكيف يكون ان شريك  
 الموصوع عليه السلام ولهذا ورد ان من تجرعت عليه السلام والدخول عليه لشيء والكعبة انما شرف بانتم  
 الى الموصوع ثم وبالحجة فلا شك في افضلية القرآن قال الله تعالى ما يقول سلطان العلم في الآيات  
 الطينة والامارات العقلية والاستنباطات التسمانية ودوجب العلم بقول المجدد احمد وبطلان  
 قواد الاموات اقوال مر لوالعلماء رضوان الله عليهم بالاجتهاد اذ الطينة ان العلم ينفع  
 وسعة كقصير الظن يكسب شرع ومعناه ان الدلالة التي يمكن استنباط الحكم منها رتبة الكتب والسنن وليس  
 العقد والدجاج اما الكعب فيكون ان كان في نفس قطعه الماتى بلان منه متواتر للتمييز ليس يمكن دلالة على  
 الحكم بسبب قطعية برهنته الاحتمالات الكثيرة فان فيه النقص في الحكم والظهور والمجدد والماتى والتمسك  
 والناسخ والمنسوخ والعام والخاص والطلق والحميد والمبهم والسكوت عنه والمقدم والمؤخر والذوق  
 وتغيير اللفظ وتغيير المعنى وحرف مكان حرف والموقف وغير الموقت والحد والمطلوع والتلويع والالتفات

والبحر والالياء والرمز المكتوم وما حكم فذروا في سبيل الاقليل ما تاكلون والحقيقة والحي والحقيقة  
الحقيقة ومجاز المجاز وحقيقة هي المجاز وهي حقيقة المجاز ذلك وما كان هذا سبيل لا يمكن القطع بشئ  
من دلالة لغز المعصومين عليهم السلام الا اذا انضم الى ذلك اجماع المسلمين او من الفرق الحققة ويحصل  
من ذلك بعض الاحكام وانما هو لقرائن النقص اليه فسترد وجه الاحتمال بمعرفة الدرس بها والنقص  
والرضى بها ولو قطع النظر عن ذلك قبح هذا الاحتمال واما مسنة فخرية التي والدلالة اما التي  
المعلوم انه لم يكن فيها خبر متواتر الا قوله صلى الله عليه وسلم من كذب علي متعمدا فليتبوء مقعده من النار على خلاف فيه  
مع ان كثير من اخبارنا منقول بالمعنى وفيه الغلط والسهو والسيال ونسك الوهم والترديد التمثل  
والاحاديث الموضوعة والندسوسة كثيرة جدا لم تعلم بايديها فثبت وهو المشهور المذكور في الحديث  
فان كان ذلك محتملا على الزيادة والوضع والكذب وان كان باطلا فهو كذب ووضع واما  
الدلالة فم ظاهرة قابلية الاحتمال لاثبات التبينية ولهذا اختلفت في فهمها مع ما فيها من اخلط والزيادة والنقص  
والوهم والابرار غير النقية من الخلف والموافق ويكفي في هذا الدعوى ما روي عنهم من ما معناه ان لا يعلم  
بالكذب والزيادة بها احد من سبحان وجه الله من كل منها المخرج وفي بعضها ان شئت اخذت بها اول  
شئت اخذت بها وفي بعضها فلو شئت اخذت بها وفي بعضها ان لا اخذت بها  
من شئت فيها حتى يلى له ويعرف الحق وفي اخر حتى يكون محمدا والمحدث المظهر وان في كلامهم  
حكمي وقت بها ومجمل وبيت ونامي ومنسوخا والاصرفها كلام قدح في القرآن وما كان هذا احالة  
يقول ان دلالة على الحكم قطعية مع كثرة الاحتمالات في دلالتها واحتمالها في فهمها ومنها فاف  
بعض اختلاف رواياتها في فهمها بالنسبة الى نقلها بالمعنى او في التلخيص الامام عليه السلام نعم يحصل  
الاجماع او القرائن فانما مع انضمامها الى ذلك تغيب القطع في بعض المسائل واما دليل الحق في نفسه  
مجرد عن الاستدلال لا يكون دليلا لان شئ من المسائل لا سبب لطول الكلام في ذكرها واما مع استثناء  
الى الدلالة فتوجب قطعية او ظنية ورد في تفسير قوله صلى الله عليه وسلم واسمع عليكم في ظاهرة وباطنة ان اسمع الظاهرة  
الانبياء والرسل والنعمة الباطنة اعقود ومغفلة استثناء الى الدلالة انه ينظر في الكتاب والسنة ويستنبط

من منطوقها ومفهومها ضوابط تكون الدلالة في الكتب طلالها من شريعة وادلة له عليها كدليل الدقة  
 وديم البنية دليل الكثرة ولحق الخطب والفهم وكذلك من العوامات والطلائع  
 وغير ذلك فذكر اللوح بالخط ما حصل من القواعد في ذلك سبيل لا يعتمد على ادراكه  
 بدون ما يستدل به ما ذكر فلا ينبغي تحصيل الدلالة لا كغيرها لظهور كثير لا اختلاف المحققين في ذلك  
 مراتب العوامات والطلائع - واما الدجاج فهو وان كان قطره الدلالة طائرنا في ربنا الموضوع في  
 الدجاج لانه اذا كان حجة كسيفه عن قول المصنف عليه السلام في حجة اوقات جماعة بحيث لا يتعين قوله  
 من بين اوقات الدجاج لانه لو تعين قوله لم يتعين القول بقوله بانه قوله في خبر لا فرق بينه وبين ان يروى الثقة عنه  
 فانه لا يتعين العمد بذلك الخبر وان كان صحيحا للآذ المكنى معارضه وبدا او ترجمته كما هو شأن الدجاج  
 لجواز انه جرح من الثقة او ارجو بسا حاد الخطا سبعين المحملة من اللفظ الواحد عند عدمه واما اذا لم يتميز قوله  
 من احوال الجماعة الموافقة له الدلالة دل الدليل القطع عن ان قوله في حجة اوقات الدجاج لا يتعين فانه يتعين  
 العمد بذلك القول للدلالة بخبر ان يروى بقوله في معنى غير ما روي او الدلالة في معنى ما روي به بطر وهو لا يكون  
 منه ابدال كغيره ولو كان كلامه شينا من الوجوه سبعين غير ما يطابق كلامه من مواعيد ذلك القول وهم  
 لا يروى من معنى كلامهم غير ما ذكرنا فلا يكمل ولا يكمل ايضا في معنى الدلالة فالدلالة قطعية الدلالة ان  
 الدجاج الفرد من السليمان او من الثقة المحقة واما ان كان مشهورا في خبره وطه التي ذكرنا في رتبة  
 الدجاج لا جرح الشهادة فانها ليست بجماع واما المحقق الخاص فهو حجة لمصلحة لا غير واما غير فوكا لرواية في باب  
 الترجيح وان كان بعد اعطاء قطره الدلالة بخلاف الرواية واما المركب في حصول الدليل القطعي  
 باكتساب الحق في القولين في حق ختم راضيه الى الدليل المرجح لاحدهما وهو في الفيل بظن اما ان يمتنع  
 فاما ثبت بالتواتر او بالاحكام المقيدة للظن ان اعتبر من فضو القطع بعبارة متوقفة  
 المنقولة ما هو من الدجاج في ذلك بالاطلاع بالابتداء ولو بغير الثقة الميزلة واما اسكوت  
 اذا اعتبرناه قبالة شرط التي بيننا في ذلك المذكورة فاذا نظرنا في ما ذكرنا في تحقيق المقصود به  
 القطع من الدجاج فليس في المسألة فيما ذكرنا لسان الحمد والدجاج لا يمكن في اكثر الاحكام المخروج عن الظن

ودعوى القطع في كل سنة بطريق الدخايل يختلفان في مسئلة واحدة في الوجود والحرمة وكل منهما يدعى  
 دليله قطعا وان حكم مطابق للواقع فهذا القول بالتصويب ان حكم الله الواقع الوجود متعدد وهو مذنب  
 امر الخلف واختلف فيه مسائل للايكاح يضي منها ان الشيخ حسين بن عصفورية اوجب الجها بتسيع  
 في الاخيرين مدعى القطع وحرر جلد الذبيحة مدعى القطع ودم الشيخ يوسف صاحب الدائق رحمه الله  
 الاخف بتسيع في الاخيرين مدعى القطع واصل الجلد كذلك فاتفق حكم الله الواحد للذبيحة  
 فان كان كل واحد صاحب حكم الله الواقع كما تدعيه امر الاخبار فقد تعدد الحكم الواحد الواقع وان ارادوا  
 تسمية ذلك الظن على جاز ما فلا ضرر اذ لا تتعد في الاصطلاح فتقوله سبحانه الله بغير الاجتهاد ان الطينة  
 والامارات القطعية فيه تعريض لطريق امر الاجتهاد والامارة ذلك انما هو على نحو ما شرعنا اليه وهو بل  
 الحكم في قصير الحكم من الدلالة الشرعية لكن لا كان القطع باصالة الحكم الواقع الواحد في كل مسئلة معتبرا  
 للاختلاف الاليات والروايات في اختلاف الدلائل في مداركها نظر والمختلص المقدمات الذي  
 هو الظن فها هو الاجتهاد قصير الظن بحكم شرع والظن في بعض المسائل كقصر الجرم وقوله سبحانه الله  
 الا تسميته فيه ان ذلك ليس من مذهبنا بل هو من مذهبنا صاحب الراس والقياس انما  
 نسبنا الى العلم جمل بطريقه فان من جهته انكره وكيس ان تقيس له ما قال ان عواذ اكنه ما در  
 ولاننا نال من تطهير الذي يدبر ملكه ولا تدبر من عجب من هذا بانك ما در من ابي عاتر بن بابن  
 ما در من ذلك لان الله تعالى لم يستلهم ان كان لمرحا في دليله فهو حكم الله في حقه وهو حكم الله الواقع  
 استلهم السعد ولما لا يراد منه ان يدعى بل هذه والامر تكليف بالالفاظ والظن الا تسميته في شدة  
 نفسية وغرضه الدنياوية فعلى الشيعة مكره من غير ذلك وانما هو طريقة اعداء الدين واصحاب  
 العمري يقول الجهد التي فهو لا ريب فيه على كل من يمنع رتبة الاجتهاد فمن نقص عن الاجتهاد واخذ بآراء  
 واستدلالة فقد ملكه والاليات والروايات قد استدل ذلك من الاليات قوله تعالى  
 ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون وهذا انما هو لئلا يسيء وقوله تعالى فان سلوا امر الذكران  
 كنتم لا تعلمون واسئلوا عن قوله تعالى لعل الذين يستنبطونه منهم وهم الذين لا الامور وقوله تعالى

وجنابهم ابراهيم الرعية المقلدين وبيد القور التي باركن فيها وهم الملائكة فخر طاهرة وهم العلى المجندون  
 وقد رنا فيها اسير مثال لتكليف المقلد ارقد رنا على المقلد واوجب عليه القور الطاهرة وهم العلى اسير  
 عنهم والرد اليهم سير وايفها ليا لا يصف به اخذوا عنهم ما افوتكم به ما لم يظهر لكم برهانه كاليد وانا ما حشر مثال لما  
 افوتكم به ما ظهر لكم به كائن كما نهارا وبالعكس على اعدائنا دليلين انهم اذا اخذتم عنهم منية الضلالة وعبروا  
 وغير ذلك من اللآيات ومنه الاخبار ما من مقبولة عرب من خلق من قبل الهام ق على الطر والطرور وحديثنا  
 قال المني طين بالنظر انه كل عصر انا امره بالنظر الى من هو حريه الظاهر به بدليل قوله فان احكم حكم فليقبل  
 منه فانه صريح في انه حي ومنها ما رواه الكهنة في باب الحجة عن البصير قال قلت لابي عبد الله ع اياك  
 قال ع تركت الله يا ابا محمد لو كان اذا نزلت آية على رجلي ما ماتت تلك الرجة ماتت اللآية وماتت  
 ولكنه خرج مني بقي كما جرت مني معنى فاني ان الرجة التي لم تملك اللآية اذا ماتت ولم يبق بعد اخر مات  
 اللآية يعني العلم به وليس كما لو من قوله ع ثم مات الرجة ان اللآية لا تموت وان مات الرجة يكون  
 على العكس وانما هو في بيان القائم بالامر وارادوا بهذا الكلام ان يحق اللآية بحياة القائم بها وقد سئل عن هذا  
 المعنى ما ويرى قول ع كذا تك يموت العلم بموت طائفة وانا قلت في ما ويرى قول ع كذا لان طائفة  
 ان العلم اذا لم يجد موضع العلم لم يكن على فقد مات فبعد اهل ولكنه يدل على ما ذكر من يفهم وذلك لانه لو لم  
 يموت العلم به لما حسن هذا الكلام اذ لا تكون الارض من قائم به باق في النظم فلا يموت العلم ان لم يوجد له  
 حكمة في زمانها مثل لو جواى مره قبل ذلك فافهم وقد الملائكة ركانه الواو في بيان هذا الحديث قل يعني  
 ان كل آية من الكتب بالآية ان يقوم تفسير ما علم بها ويلها بيقوم عالم راسخ في العلم حرقه لم يكن في كل زمان  
 مع ما علم بالآيات حتى ماتت اللآيات فقد المنفعة لها فماتت الكتب ولكن الكتب بالآيات  
 لانه اتجه على الناس اشهر وفيه اشارة الى ما قلنا ان لصف ذلك الموت فاذا مات العلم وان بقيت  
 وتفسيره هو من ذلك ما رواه في الكافي في باب الملائكة عليهم السلام ورثة العلم يورث بعضهم بعضا  
 من بين الملائكة ما سئل عن ذلك كصحة الحديث في المغيرة النضر قال سمعت ابا عبد الله ع يقول ان  
 العلم ينزل مع العلم من رفع ومات عالم الا وقد ورث علمه ان الارض لا تبقى بغير عالم يعني انه لو لم

به عالم ارتفع ذلك العلم كونه ذلك العلم مدوام لان قيرته المديته ومثله انما هو من حق الله عليه  
 وذلك بحر فنه من علم لان الارض تسبح بدوهم قنند ان في غيرهم بالطريق الدولان سيقم لم يكن علمه  
 بر مطابق للواقع فيكون علمه وان لا يتقبح المخرج يقوم به ولو اريد بفتح الله حتى يقيم اللائحة مقام  
 لفظ العلم خاصة لا لغيره العلم لا على ذلك بعبارة العلم لان علم اسبق يحتاج الى العلم  
 ليحفظه عن التغيير والتبدل من متنه ومعناه ودلالته وهذا اجازة العلم من شيعتهم فانهم ومن ذلك فاداه في  
 الكفاية عن داود بن فرقد قال قال ابو عبد الله ع ان اباك ان يقول ان الله عز وجل لا يقبض العلم قبضه  
 ولكن يموت العلم فيذهب ما يعلم الحديث وهو من مخرج كان علمه مدواما ولا يدرك علمه ذلك من جهة الالهي  
 كثير منه انه لو جاز الاخذ عن الميت لكان اذا وجدته اسند اربعة اقوال مثله ان يعرف بآيات اربع  
 اصده فان كان يعرف بآيات فقد علم العقل كذا فيقول صاحب ذلك الحكم الذي اخذه لان ذلك العلم  
 الميت ما يحكم به انه لا يجوز الاخذ بغير دليل فلا احتياج لم يكن محتمدا ولا رد حكم العلم ولذا اتبع من غير مرجع  
 ولذا العلم بقوله الميت وهذا العقل خالفه عن ذلك كله اخذ بغير دليل واحتاج لم يكن فقهه اورد حكم من  
 لم يأخذ حكمه ورجع الحكم الذي اخذه من غير مرجع وعمر بقوله الميت فان صح تعقيد هذا الميت صح انه لا يجوز  
 الاخذ بقوله والافلا يجوز تعقيد وان اخذ العقل اصد لا يترجي فلا خلاف بين العلم ان ترجي للتعقيد ولا  
 اثر له والكان عارف بترجي وعدمه سواء فاذا وجدته وقتة من يعتبر ترجي من العلم المجتهدين وجب  
 العقل الرجوع اليه لان ظن الاصابة منه مقطوع به وعدم الاصابة من العقل مقطوع به وان اصاب  
 نفس الامر كما يشير اليه الحديث النبوي في تعقيد القضا حيث قال صلى الله عليه واله ورجل قضى كبح  
 وهو لا يعلم فونه ان روي ان جواز تعقيد الميت ليس قولنا للشيعة وانما هو قول للعلماء  
 وقد صح لهذا كثير من العلم وانما القلوب من الشيعة مستند مستحق وذلك لما قال به العامة كثير  
 النقص واجد الشيعة بين الفريقين فمنه الشبهة في خواط بعض من حملوا الادلة مع الفهم قيمة  
 النفس الى سهولة الخط واستصحاب الادلة ومنه تعقيد الحق لا يستلزم الى الماهجرة عن الادلة  
 او لعل اخذوا كذا النفا لان اشتراكه في كتيبة المتقدمين بالبحر فيناير والاكف

اسهل من تلك التي في غيرهم كمن بطل الله اذ جميع طبائخ في حيوان الدنيا استمتع بها فقد مضى وقت  
 من الزمان لا يعاد من الشيعة فدل على بطلانه لقوله لا تنزل الطائفة من التي هي التي حتى تقوم  
 وقد دل الدليل على انها الشيعة وقد مضى لان على الشيعة وهم قائلون بخلافه فدل على بطلانه وكذلك للاخبار  
 المتكررة كانه على الشرايع وفيه عنهم من المتضمنة اسم لا تكون الارض من تحتهم ان زلوا المومنون ردوا  
 نقضوا انهم لم يفلحوا في القول بكون تقليد الميت حقا وقد ترك الشيعة المومنون لوجوب الامام عن ان يتم  
 لهم ولو كان محلا لواجب حكمه فعدم رده لهم الى ان يمضوا ان وهم يصحون على طول بذلك دليل على انه  
 وعدمه خطأ **وهنا** انهم اتفقوا على ان العالم اذا كان ميتا لا يضر خلافه بالاجماع وان كان جوهرا  
 بحيث لو كان جوهرا مع الاجماع مع وجود خلافه ولو كان عدم معتبرا بعد الموت لكان مضرا بالاجماع فدل على ان  
 بعد موته خلافه دل على عدم اعتبار قوله **وهنا** انه اذا اتفقت الامة على قولين في مسألة وقد دل  
 الدليل على انصار الحق فيها وانقضت اصدار الطائفتين على حكم بطلان حكم الطائفة المنقرضة وان  
 التي في الموقوفة فلو اعتبر قول الاموات لما جاز بالاجماع من الامة واما الاستدلال على هذا القول بان حكم  
 الميت انما اعتبر مع بقائه لانه هو المرجع للحكم ولهذا اذا تغير طينة في حيوة تغير حكمه في نفس مقتله  
 واذا مات وبقي طينة في ذممه لم يغير حكمه فلا يعتبر قوله لانه بطلان مقتله فدل على بطلان قوله  
 لكنه دقيق المأخذ وبان ما فيه من جمل الطوائف فلذا اعترضت عنه واما من ادعى ان مقتله لا يوجب  
 العمل بقول المجتهد الحي وبطلان قضاة الاموات على من سعى بوجوب التقليد واما من لم يسمع فذلك  
 عند اكثر واعند فالفريقين بغير نظر حتى عمل من لم يسمع بوجوب ذلك حتى يسمع وانه علم قال **السلامة**  
 يا سيد بل كبر المعرب لا صود المصنفة التي صنفا النفا في القوة الناجية قديما وحديثا  
 والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله  
**اقول** قد تقدمت لك في الامور اربعة على سبيل الاختصار ان العمل لا يجوز في الكسب  
 للفرق بين كسب اليد وكسب الفم ولا يجوز العمل لا للجهل الذي يستلزم الحكم من اللذة الشرعية  
 او لم يأخذ عن هذا الاستنباط واجاهل لم يسمع وجوب ذلك وادعى على ظاهر الشرح عند فاعلم اني عليه

ظاهر المذهب لم يصح على اجماع من العلماء ولا يثبت في الروايات غير ذلك من كل سبي للنسب او اقله  
 فيما قلنا ان الكذب في الخصومة الذي تريد ان تعتبر فيه لا يكون ما ان يكون موافقاً لمعنى ما اقله ان كان معقولاً  
 فهو انما يجمع فيه من الصور ما رجه لظنه وقد تقدم القول فيه وان كان ما جمعه احد من فقهاءنا او من الاطهار  
 ما رجه لظنه وترجموا انما هو ما راجع اليه ما يوجب به ثبوت الظاهر لا يعتبر ترجموا بعد موته لا يعتبر ترجموا  
 عرفاً في حياته انما يوجب الاصل في حياته يكون معتبراً عند بقائه اجماعاً من كون راديه ثقة ووثيق  
 اجماعاً ولهذا اترام كلفون في الرطب الواحد من شهرة الرواية اما كثرة روايتها او اولها في كتبهم واكثرية الثقات  
 بها او لا وثقة راديه وغير ذلك من المراتب المذكورة التي ذكرنا في كتابنا المصنف في هذا الكتاب في هذا الكتاب  
 في كل ذلك ولا تظن ان هذا انما هو من المتأخرين واهل الاصول بل هذا من المتقدمين والحمد لله وانا اذكر لك بعض  
 في اصح ما عندكم من الكتب التي تصنفها اولئك من تفوقهم وعلمهم قال الكلبيني في الكفاية قد قلت انك تقول ان  
 عندك كتاب جامع من فنون علم الدين ما يفي به العلم ويرجع اليه المسترشد ويأخذ عنه من غير شك على  
 الدين واعلم به انما هذا العلم من العلم في علمها اسم واسمى القائمة التي عليها اوردوها لو فرض انه في  
 وسنة فيه صلوات الله عليه واله الشريف قد انفق منه ان كل ما اوردته في الكفاية انما رويته معونها وبعدها  
 الصدوق رده وقد ذكرته في الحقيقة لم اقص فيه فقد انصفنا في ما اوردنا جميع ما رده به فقد ثبت انما اوردنا  
 به واصل بصحة وعنده انه قد بينا في رده قد سئد ذكره ونقلت كلمة الشريف قد ذكرنا في غير ما قد بينا  
 لانهم يجمعون جميع ما رويوا وانما سمعت كلام الكلبيني وعندهما على ما اوردته في كتابي به وحكم بصحة جميع ذلك  
 فلو كان فيه غير طريقة اجماعاً لما قال الصدوق بعد ما قد سمعت وقد رويته في مواضع منها قلنا في مواضع  
 لا اثنى باراداه ابن يعقوب وقال في موضع اخر ما رويته في الاخر طريق بن يعقوب في موضع قال  
 ان عند خلاف ذلك ولو صح هذا جميع ما قال في نقد هذا الكلام مع ذلك متبع كلامه فظهر له ان كثير ما يكلم بصحة  
 انما صححه اعتماده على الصحيح في كذا ذكره في كتابي في الصحيح منه في صوم يوم الغدير قال في اخر صلوة يوم غدركم  
 والنواب المذكور فيه من صامه فان سبني محمد بن الحسن رضي الله عنه في يوم غدركم في طريق محمد بن  
 موسى الحمد انه كان غير ثقة وكل في الصحيح في ذلك الشيخ في صحيحه وادله في صحيحه من الاخبار وهو عندنا في

غير صحيح انه وانما يعرف هذه الرواية لان محمد بن الحسن النضر استثنى من رجال مسند نوار الحكمة لمحمد بن احمد  
يحيى الكشي وهو الكشي بالمر وفدته بتبسيط استثنى منهم ثلاثين رجلا وقلد الكشي بالمر باقر وادبه وبعثه  
تلميذ محمد بن الحسن الوليد والصدق تبع في ذلك شيخ محمد بن الحسن بن الوليد ومن جملة الرجال محمد بن موسى  
المذكور ورواية محمد بن الحسن بن الحسن بن الوليد ومن جملة الرجال محمد بن الحسن بن الوليد ومن جملة الرجال محمد بن الحسن بن الوليد  
في اوله باب الحياه والباس بالوضوء وفيه دافع من ابني تبة الكشي كسائر الورد انهم لم يثبتوا  
كما ذكره بعض المتأخرين وما ذكر ذلك المجلد في شرح الفقيه فها رواه محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس وكان من  
استثناه هو ومثله وانما لا يجوز العذر باقر وديوبند والرواية ما تقدم بها العبد عن يونس لا يجمع على عدم  
جواز الغسل والوضوء بآء الورد مع انه قد اورد في الكشي الذي جعله حجة بينه وبين الله نعم فان جواز العذر ما هو  
خلاف المذهب من رواية محمد بن يحيى فوجد جواز العذر باقر وديوبند ما هو اجتهادهم اذ نص فان قلت انه اجتهاد  
قلت لك هذا ما ذكرنا وان قلت انما هو لقائهم حصلت له فمحصل له ولكنها ليست رواية والاصل  
ليس قبله وليس بعده فاذا كان هذا حاله وحال الكشي عن ظهر قلب ان كل ما رجح في كتبهم امور اجتهادية وانما مع  
اشهد انهم لم يكلفوا بان ترجيح الاحاديث والعهد بها يزيد من ذلك ما لا يخفى وقد قد استوفينا غاية  
جدنا فيما يتعلق باحاديث اصحابنا المختلف منها واتفق وقد اورد كثير من الاحاديث في التهذيب والكتب  
وعلى ضعفها لضعف روايتها وبأسنا بعضها الى غير الموصوع وبأسنا بعضها الى غير الموصوع وبأسنا بعضها الى غير الموصوع  
ان من يوجب من العلى لضعف كثير من العلى ولضعف كثير من العلى لضعف كثير من العلى ولضعف كثير من العلى  
الثلاثة ركنهم الله اول العلى وكتبهم الدربعة على الكتب ونسبها اليهم لا يخلو فيه احد ومع هذا كله وقع فيها من  
الثلاثة بينهم وفي كتبهم وبني غيرهم من العلى في هذه الكتب التي لم يوجد مثلها الا في بعض احد فاطن غير ما من كتب  
اذ فيها ما لا يقطع بنسبة الى مولاه لا يفتقر وان اوجب ظنا لم يوجب قطعا وفيها ما يكتفى بنسبتها الى مولاه  
وفيها ما لا يعلم مولاه وما كان هذا سبيل لا يجوز العذر فيها ولا الاخذ منها اللهم يعبر كعادتي من العلى  
بالدلالة والقرائن وهو المجهول في سماء الله يا سديد قال بعض العلى ان العلامة العلى كان محمد بن الحسن  
على الاخبار يمين وقد يظهر اكثر كتبه انه كان اخباريا كثير الطعن على المحدثين وقد مر انه صراط ائمة باللفظ

بما

اقوله ثم اوردته كلام المجلس لفظه الموقول بخلاف همه مسلم ومنافقان كما جازميدانند دفع كلام  
 بالمراد من المعاصي التي لا تغفر ولا تقبل ولا تبغتها في حق ولا باعها في حق ولا ير حرمها النبي ورسوله والله  
 في الذر هو ان شك الشخص في رتبته في الدين مع الله والدين الله واللائمة عليهم السلام وان يبدع في حق  
 في دين الله ويكذب في ما جديا ويفتي بغير الحق في دين الله في الاصول والفروع والله في الحق  
 بالمراد والقياس والاحتكام او يعتقد بحجية هذا الامر بدون الدلائل او مع الدلائل بدون المعصوم  
 وقوله موضع اخر في بيان عقائد الامامية باللفظ وايضا يقولون ان المراد والقياس والاحتكام والاحتكام  
 العقول والدلائل بدون دخول المعصوم في التمسك بحجة وان الحسن والقبح ليس بغير عين خلافا للمجلس  
 والمن يقين فانهم يجوزونه انهم ترجمه ما اوردته في سؤاله من كلام المجلس في صراط النبي واقوله ان القول  
 من بعض من يفتي ان الاخوان هم باقر المجلس في الاخبار وانما اطعن على كثير من كتبه وما طلعت عليه الحمد  
 فيه طعن على احد من العلم الاصولي ولا الاخباري واما طريقة فطريقة الاخبار العلم والسياسة طريقتان  
 في الحق طريقة اهل الاصول واما ذكر في صراط النبي فليس في ذلك شيء من المطاع عن احد من علم الشيعة  
 وانما عن العامة وكلامه صريح حيث قال ويؤمن مع الله والدين الله واللائمة اذ من المعلوم انه ليس من هذا  
 الفرقة هذه الآية وكذا قوله ويكذب في ما جديا ويفتي بغير الحق في دين الله في الاصول والفروع وكذا  
 قوله ويكذب في ما جديا ويفتي بغير الحق في دين الله في الاصول والفروع وكذا  
 بالمراد والقياس والاحتكام والاحتكام فان كل هذا انما يروى بها عليه العامة فانهم هم الذين يكونون  
 بالمراد والقياس والاحتكام بالمراد والاحتكام باللائمة والشرعية فانما بام الامام عليه السلام وهم يعملون بدونه  
 امر الامام عنه ولهذا قال بصحة حجة هذا الامر بدون الدلائل يعني لعدم برائ غير جميع عليه وكذا الاحتكام والاحتكام  
 بالدلائل الكاشفة عن دخول قول المعصوم في بدليل قوله او مع الدلائل بدون المعصوم عنه وهو اجماع العلم  
 وكذا قوله في حق الشيعة وايضا يقولون يعني استيعان المراد والقياس والاحتكام والاحتكام والاحتكام  
 والاحتكام غير دليل العقول عندنا فانه يستدعيه الى الكذب والسنن والدلائل بدون دخول الامام عنه  
 يعني الدلائل الكاشفة عن دخول الامام بقوله في حق القائلين وهذا اجماع التمسك بحجة وهو صريح  
 في ان هذا طريقة الشيعة فهو لا يعني باللفظ اول كلامه سما الله الا العامة فلا يتوهم منه انه عن المجتهدين



على كوارز انهم بالجلد فادخل معهم التسمية في الاخير في المدعى وجوبه غير لم يعرف من هذا بعد من العدل  
 كما قد يوجب الجهر بالتسمية وقوله عليه السلام وقد دلت الاخبار ان الائمة يجهران بالتسمية والافتاء  
 يدل على انه يريد ان الجهر بها واجب في المقربين او في المتقدمين ولا في المتأخرين فبقي الشيخ عبد بن الشيخ  
 احمد الدارازي في الشيخ يوسف صاحب الهدى في رد ولا شك ان القول بوجوب الجهر بالاخير في سجدات الملائكة  
 لو رسيخ في سائر اقسامه انما قال كوارز الجهر والاختصاص لعدم الدليل على وجوب الاختصاص وكذلك العلة فيه كونه  
 وية وما استدلل به من الاخبار لا دلالة فيها بوجوبه وكان من انصر على اهل الاخبار في الشيخ محمد القادر قد ذكره  
 على الوصل بعد ان يفتقر الشيخ عبد بن وكان تلميذ الشيخ محمد ويصح خلفه وهو في فتاوى اشرع المذكور  
 ولم نعلم خلافه في وجوب الاختصاص في الاخير في الامن ابن ادریس رة وقد سبق للاجماع وما خرج عنه فلا عبرة بكلامه  
 وقد جمع من تتبع الاخبار على انها ليست في الملائكة عن ان الركعتين الاخيرتين في الاختصاص لا في الاولى وفي  
 اخبار الباب بغير جديرين وراج فانه مع طلائع الامام عة وكثرة صلواته مع جماعته لم يعلم ما يقوله الامام عة في الركعتين  
 الاخرتين ولهذا اسئل عن ذلك وهد ذلك الا لكونها اخيرتين ولو كانتا جهرتين لم يجمع المسائل عن ذلك  
 في الائمة والتعريب صحيح ابن سنان فان سأل الامام عة عن شيء يقول في الركعتين الاخرتين في الركعتين  
 عة انها اخيرتين ومثله كثير وقد استمر القول في العرف في انها بوجوب الجهر على الامام بالتسبيح في غير الركعتين  
 الاولى حتى تمام الركعة حتى اعتقدوا في صلاة من اخفست بالتسبيح بقوله لا ينبغي للامام ان يسبح من خلفه  
 كلها كما يقولون مع ان علي بن ابي طالب قد فوجئوا بلفظ ينبغي الا في سجدة واحدة وذكر الركوع والسجود  
 واستشهدوا بسلم والقنوت واستدلوا بهذا الحديث على ان الجهر للامام في هذا الدنيا المخصوصة  
 ونقلوا الاجماع على ذلك ولم يسلوا على الاجماع في الركعتين والجماع في الركعة الاولى الا في سجدة واحدة  
 من لفظ ينبغي كما هو ظاهر فيه ايضا والتكليف في زيادة ذلك في الركعة الاولى والركعة الثانية هو  
 قائم على خلافه وقد رجح اكثرهم عن ذلك من غير المعبر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكف فيهما وقدر ان السجدة  
 عن التسبيح على التكليف مع انه دين ابا نهم وابدلوا به وسلم الله على من كان دينهم به بالاسم سبب  
 ذلك عدم الجلالة بالخروج عن الجماعة فيهم في الحديث مع ان لفظ ينبغي محض عند من لا ينبغي وايضا فان

الواجب عليهم ان يجعلوا فيه العلمين قرينة على ازالة التبعين من ارباب الموضوع كونهم اعرف  
 كل من التبعين واعرف بغيرهم ولو لم يكن من هذا الاصل هو انك الموتر عدم الجمع بذلك انه كلامه بلفظه  
 وهذا الكلام شيخ ذلك القائل وجوب الجهر وسلكه كلام الشيخ عبد الله بن صالح اسما بهي شيخ الحميري كثير الطعن  
 على الاصوليين في اجوبة مسائل الشيخ محمد بن الشيخ عبد الله بن الشيخ محمد بن سليمان المعابد  
 عبد الله استدلال على وجوب اللخاف في الاضربين بمقولته في صلوة النهار عجا ودرسته بن فضال استدل  
 في صلوة النهار بالاختصاص في صلي الليل للجهر وبارد عن الرضا ان وجوب الجهر في الصلوات الثلاثة  
 دون الصلواتين اباقيين غير ان امان فان ثبت في عويم في الاضربين من الظهر واما قال ذلك للمستدل  
 لم اوجب الاصل بالاختصاص في الاضربين مع صلوات الاحاديث في ذلك فاصح ما سمعت ومثل في حجة  
 في الاستدلال على وجوب اللخاف في الاضربين من الف ليس لان الاجازة انما تدل على وجوب الجهر  
 خاصة فوكي الاستدلال على الاضربين في الف بارواه محمد بن قيس في الجهر في الف كان الاضربين  
 في الف الاوليتين من صلوة الظهر سادس في الاضربين من صلوة الظهر في كون صلوة الف في الاوليتين  
 من صلي العصر سادس في الاضربين على كون صلوة الف ووجه الاستدلال انه جهر كونه استيع  
 في الاضربين من الظهر على كون صلوة الف وقد علمت ان الظهر من اثنتين باسرها فتكون الاضرب  
 من الف اثنتين هذا ما امكن في وجوب الجهر في الف لو اسنى ذلك في الف في الاضرب في الموضع  
 عن ابي اوبان في ذلك الاستدلال عليه ما ذكره المحقق في المعبر والعلامة في شهر بن ابي  
 كان جهر في هذا الموضع يعني الصبح والعتي الغروب والف في سنة البوابة وهو غير متابع في سائر  
 والجمع وظاهر دعوى قائل ان الف في الف لا يقتصر خبرها عن المريد المقبول مع ثبوت الطائفة  
 باسرها حتى المحدثون فيفيد العلم بالحكم المذكور من طريقة الرواية من انه استدلال في الهداية اثر كلامه  
 بلفظه وهذا هو شيخ ذلك الذي وجوب للجهر بالتسبيح وتدبيره من كلامه وهو صاحب اللطيف والظاهر  
 بالاجازة ولم يذكر في هذا الدعوى الاول واللاح الاضربين وشيخ المذكور اذ لا شيخ محمد المعابد اضر  
 دسح اللطيف كثير اللطيف يدعي اجماع الاولين والآخرين على وجوب اللخاف في زمان ذلك المدعى والظاهر

قوله

فوقه

بقول قائل من العلما برشد في دعوى الوجوب الى الرداءات واخو المدر الشيخ يوسف صاحب الحق  
 المشهور ذكرها المسئلة وحكم بالانفختة لم يخالف الاصح بل يعلم الديبر مع انه لاخبار الصوفية والشيخ  
 اخيه وهو الشيخ عبد الله بن صالح المذكور الذي سبق كلامه بقيد كان في القصة للخباريين والرداءات الاصولي  
 في الفاية قد سمعت كلامه والشيخ عن بن المقدم ذكره الشيخ قوله القاب قد وضع رسالة في المسئلة وذكر في  
 ماله قلح بهذا المسئلة في الاخبار وهي عشرة احاديث وكلها على كل حديث بخصوصه باجملة ورجح الانفختة  
 انه قاي لم يظهر له وجوب الانفختة وان كان راجي وكان محاصر للشيخ عبد الله بن علي بن ابي جهم قد ذكر في  
 سبب عدول الشيخ عبد الله عن الانفختة وكان فتواه وعمله عليه بره من عمره وذكر سبب قبوله بالوجوب وليس  
 للشيخ للديبر وانما هو للعقب واللاحقة المذكور ذلك في اي صدر انه قال بالوجوب وتبعه بعض اهل عصره وقت هذه  
 اللاحقة بالرداءات وليس فيها دليل ولكن على كل تقدير لم يقدّر احد من العلما بالوجوب للشيخ المتقدمين ولا من الذين  
 قبل الشيخ عبد الله فان قوله قد كانت الفقرة المحقة على باطل الزانة ولم يقدّر بهذا احد وقوله  
 ان الشيخ عن بن عبد الوالي المذكور في ان وجود الجهم في الاخير في تخارج هذا الدعوى لم يقدّر شي  
 كتبه الا القوس بوجوب الانفختة قال في شرح القواعد لادل الظاهر وجوب الانفختة فيه كالمؤ  
 خلاف لابن ادريس ثم وانه في خلاف لابن ادريس لان ابن ادريس في ان وجود الانفختة بغير  
 عند الجهم الانفختة ولم يقدّر بوجوب الجهم وهذا معلوم وقال الشيخ عن الراس له النجعة ويجوز في غير  
 الملائكة سبى الله واحمدته ولله الله الله والله اكبر مرة واحدة ويعتبر فيه الترتيب للموالاة وكونه في  
 مع اللامكان وعدم الجهم به ثم وقال في راجع هذا الراس له المذكورة في شرح كلامه هذا وكذا لا يجوز الجهم به  
 ان يتسبب مما اسوا كان للرجل والمرأة وسواها كالجهمية او الانفختية وقد بين الجهمية الجهم والانفختة  
 وليس يعقد عند المصنف انهم قد في الشيخ في الجهمية والمذكورة في الاخير في بغير خبر في الجهمية  
 تسبب في اربع صورها سبى الله واحمدته ولله الله الله والله اكبر وكيفية الموالاة والانفختة  
 انهم قد في الشيخ في بغير عتبة الجهم في راجع الجهمية وهو من ثلاثة اشياء على كل قد اخذ ونقل  
 عنه في الشيخ في المذكور في الشيخ في الحقيقة اربعون سنة في الظاهر وجوب الانفختة فيه كالمؤ

فيه خلاف لابن ادریس اثره وقوله الشيخ في حاشيته في الاشارة على قوله العلامة والاختلاف في البوابة  
قال ارباب الاختلاف في القواعد والشيخ في البوابة للحدود وغيره اثره في كسر اتي موضع قل فيه الشيخ  
عن ابن عبد الوهم الكركي بوجوب الجهر بالشيخ في المكتبة التي ومداينته في كل ما يصرح بوجود الاختلاف  
كما سمعت فان قالوا اصرح ان الشيخ عن قل بذلك فلا نقدر منه حتى يذكر لنا الكتب بالبرازة منه فعلا  
فسيجبر الجهر للاصاح في الادكار والاختلاف في الموضع فتوهم انه يجب له في شبهة كنهية يستحب في الجهر بالاصاح اذا  
كانت سري يستحب قصيرة في توهم انظر انها يجب في الشيخ عن رعايريد بالادكار الركوع وبسبب ومما شبه ذلك  
لانه ذكر ذلك بعد حكم بوجود الاختلاف في الشيخ في الاخير ان لا يذكر بعضا بلان صلاحة استجيب الجهر فيه او الجهر  
وليس هذا الاصل لا يعلم الا الله اقول ذلك صراحا هو في وجوب الاختلاف في الاخير ان صلاحة في الجهر  
الجهر من المتقدمين فلاح المتأخرين ان ان الشيخ عن عبد الله حيث ثبت هذا ان القود بوجوب الجهر في الاخير  
حكم جديد يستحق في قل جاز استناد في قود جاز في القود والافعال ولو لا خوف اللطافة وعمل بعين  
الاستيفاء لذكر جميع الاخبار التي لها فلق بهذا السند وبنيت القود التي فيه ولكن لا تستغنى به من  
سبق له شبهة في قبه وهذا اخرجوا ب قال الله يا سيد ادا مع الله وهو حكيم من الجهر وسامع  
الغيبية يكمل بفلق المقام بل هو كمال الرد على السامع ام لا وهو السامع لعقد الرد مع ابد وجب الجهر ام لا  
اقول في سمع الغيبية لم يعلم ان من غيبية منظار بالفسق ولم يكن ذلك في جرح في هذا ولا في غير ذلك  
باب في ذكر نقد بعض العلما على بعض واثم ذلك بل انما كان ذلك مجرد اظهار عيوب مؤمنين فان ظهر في الغيبة  
اشارات للندم والتوبة والاعازة في الحكم فبقية ان على مؤمن باسمه اذ كانت مغيرة بغيره بل على معاني  
او بعضهم ثم ان كان ذكر الغيبة كمال لو بان وجه العذر فيه للوحي قبل ذلك المقام بغيره ولم يغيب جاز  
استماع حتى يتبين كلامه ثم يرد به وان لم يقدر المقام ولكن من هذا معاني من يقدر ولا ترد كلامه  
قبل انما ان مكنت من ذلك والافق عن الجبل ان مكنت في الافساذ فيك ولو قد رعد وجه  
الخلص فانه ارحم الراحمين وخير الغافرين قال الله يا سيد ذكر بعض المعاصرين من العلما في سرية  
مالهم ابراهيم من اذ مقتضى القمع عدم اكمال العدم وقد تفرقة القود ان مصلود الذات لا يكون

ولا يزال بهذه الوجه بحيث لا يرد عليه الاير لوام لا اقول ان اللبديته هي الاخرية التي هي على اللبديته  
 بل الاختلاف والتعدد وكل من اخرية غير اوليته فهو فوق واللبدي من نسبت في وصفه المذكور اما سرمد  
 فهو عند هم الدوام والاستمرار من الدال الى اللبدي وعنده ان سرمدية صفته هي هي الحق المخلوق لان من كان  
 بين اوليته واخرية امتد لو فهو فوق كما هو في كل شيء ويوصف الله بها كما يوصف بالارادة فكما هو  
 هو زيد اللانته لا كانت للارادة حاله واستمر مد ظنه صح الفرق بين تسميته بزيد وتسميته في وصفه بزيد  
 واما ما عطف عليه استغفرت من امر الله العظمة عليهم السلام ان سرمد هو الوقت الراجح وهو طرف  
 للمعية وهو الامكان الراجح الوجوه والوجه الجوهري لا جازر الوجوه فهو للمعية كالمهر للعقد في الشرع عرف  
 من مزلو هذا المقام كمن يوصف بكونه لا يصفه ودر لونه لانه ربنا لو من اخر اصحابها فخطا ان يصفه  
 الكلام ان سرمد هو الدوام والاستمرار الذي لا اخر له والمنسوب اليه كذلك هو الله القديم ومقتضى القدم ان  
 العلم لا يجر عليه بعد دوام الموصوف بالبقاء بذلك وهذا كلام طبع في العقل لكنه قدس لا تسمى على طريقة  
 امر العظمة عليهم السلام الا ظاهر الدال ظاهر كلامه انه يفر عن حق الذات التي هي ذلك ان احد احوالها  
 ان يكون ما ذكره مكنها لذاته لان الذي يشير اليه احوال الامكان الراجح بربانيها ايضا يصدق عليه وصفه  
 وارادوا بقوله ان مفعول الذات هي ان البقاء الذي لا اخر له علة الذات القديم بلا شئ مفعولها لا يتغير  
 وكل هذا قد ورد صلت دونها في الغنيب ففانظر هذا الكلام لا يتوجه عليه اير لودا في الحقيقة فكله  
 مردود في اسم الله يا سيد ان بعض احوال صريح في تسمية احوال الدين في تسمية احوال الدين  
 من جهة الدين في رابعيتها من جهة المعركة وفي سبقتها من جهة اللامانية من جهة الله تعالى عليه السلام  
 اقول ان اكثر من تسعة على ان اصول الاسلام ثلاثة التوحيد والنبوة والديان بالعبادة  
 من اقر بسمها تسمى واحدا بل هو الاخر فقد حرم دمه وماله وكان داخل في اسلامي والواجب ان يمتثل عليه كثيرا  
 من اراد ذلك فيلنظر الحق في باب الكفر والديان وفي قوس منهم وهم الاقنون ان اصول الاسلام  
 بعينها اصول الديان والله اعلم هو الذي ربهما وهي خمسة التوحيد والنبوة والديان والامانة  
 اللان اعتقدها ان ذلك هو الديان والله اعلم هو الذي ربهما فمن لم يقر بهذا الخمسة فهو كافر والذين نظروا

من احسنهم العشرة عليهم السلام ان الحق في هذا السند ما عليه الاكثر من اقرنا به التوحيد النبوة  
 والمعاد فهو مسلم بالمستقل اسلامه باحدنا افضل الاسلام كالنصارى الذين هم اهل البيت  
 الحق ومنها القوي بالاعتقاد المردف والنصب هو تحقيق في مواضع منها ان نيكالو له الحق من بعد ما تبين له  
 انه الحق ومنها تقديم غيره عليه بعد العزة ومنها الكفر في حق فضائل الطاهرة بعد العلم ومنها تفضيل من تقدم  
 عليه بعد البيان ومنها تفضله او شيعته للجله بعد العزة ومنها ~~تفضيل~~ في الله في حق الرسول  
 من بعد ما تبين له الهدى في بيع غير سيد الوصيان ~~الديعة~~ ~~في~~ ان الله لم يصدقوا ما عبادا به من حق  
 بيتي لهم ما يقولون اما لوقه لقول الله عز وجل يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا الصغار اصدقاء لانهم لا ينفعونكم  
 الا في الدارين ولا ينفعكم في الدنيا الا في الدارين بل الله يعلم العباد من يقولون باياد من دونه في الله لا ينفع الا  
 وكذلك في الدنيا لا مائة لكنه لا يترك بعد العزة فذلك في الله لا ينفع الا في الدارين بل الله يعلم العباد من يقولون باياد من دونه في الله لا ينفع الا  
 من هؤلاء من يضر اخيه من غير استغفار منها ما رواه القرطبي قوله تعالى تفسر ذلك ما كنتم تفرون  
 في الارض غير الحق وبما كنتم تفرون روى الصحيح عن عيسى الكندي عن ابي جعفر قال قلت لابي جعفر  
 ما حال المؤمنين المقربين بنبوة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المؤمنين الذين يموتون وليس لهم امام  
 ولا يعرفون ولا يتكلمون فيهم اما هؤلاء فهم في جوارحهم لا يخرجون منها فمن كان له عد صالح فلم تظهر منه عداوة  
 فانه يجد له خذا الا اخيه التي خلقها الله بالمغرب فيدخل عليه الروح في حفرته الى يوم القيمة حتى يلقى الله  
 في سبب حسنة وسيناته فاما الاخيه واما الاخر فله من الموقوفين لله الله فذلك بفعل  
 بالمستغفرين والبلد الاطهار والادلة على الدين لم يبلغوا الحكم واما الصالحين من اهل البيت  
 فانهم يجد لهم خذا الا ان الله الذي خلقه الله بالشرق ودخل عليهم منها اللب والبشر والذخا وفورة  
 اجمع الى يوم القيمة ثم بعد ذلك يصيرهم الى الجحيم وفي ان يسجدون ثم قيل لهم اين ما كنتم تشركون بالله  
 من دون الله اراهم الذين اتخذوا من دون الامام الذي جعله الله للناس اماما في قوله ولا يعرفون  
 ولا يتكلمون في افضلته ومثل صحته زاراه عن ابي جعفر قال ان قد اهلوا رجل قاح ليله وصاح  
 نهاده ولصدق بيمينه ما له دج جميع دهره ولم يعرف الله فيواليه ويكون جميع عالمه بل الله اياه كان

ليس الله حتى في ثوابه ولا كان من اهل الايمان ثم قال ذلك الخس من يظن الله اجتهت بفغير رحمة وقد يكون  
 منهم اسم الضمير في رواية سنن بن اسحق قال سئل جابر بن عبد الله عن السلام والايان قال  
 بينهما فجب اليان قال فالق في البيت فليق في البيت فليق في البيت فليق في البيت فليق في البيت فليق في البيت  
 الذي عليه الناس شهامة ان الله الله الله وان محمد رسول الله فواق الصلوة والبركة والزكاة وجمع استوصي  
 شهر رمضان فليق في البيت فليق في البيت فليق في البيت فليق في البيت فليق في البيت فليق في البيت  
 وكان ضالما ثم روي في روضة الكوفة عن زرارة عن ابي جعفر ع الا ان قال دانا ملك الذي ركبوا  
 ما ركبوا فاما من لم يضع يمينه وخرق فداخريه الناس على غير علم ولا عداوة لغير المؤمنين ص فان ذلك  
 يكفره ولا يخرج عن الاسلام ثم المغير ذلك من الروايات الكثيرة والايات العظيمة وبالجملة في اقر  
 بالادلة فهو في هذا المذهب مسلم ولم يكن مؤمنا بالباطنية فالسنة في عبارة اسوال ان تعني بالادلة  
 اصول الاسلام لا بالادلة اصول الدين لان من قال بالادلة اصول الدين فقد قال بالباطنية وانا  
 ارادوا اصول الاسلام لان اصول الدين عند الفرقة الحقة خفية ولكن على ما فصلت وهذا التفضل  
 للينا في مذاهب الامامية في قولهم بالادلة اصول الدين فافهم قال الله يا سيد الوظم مؤمن الا ان  
 الظالم لا يعقد ذلك ظلي لشيء عرض له وهو من اهل العداوة الظاهرة مبرح للظلم استغاثت على طريق  
 الظلم ام لا وهو مبرح له الدعاء عليه ام لا اقول لا يجوز للظلم استغاثت الا اذا طلبت ارفع الشراء  
 وهو لم يكن حاكم شرع فان اشع تصيب جازت غيبته لعدان يرجع فان اصر جاز الدعاء عليه وقيل ذلك  
 يجوز على تقدير ايجاز يدعو عليه سلبا بالظلم الذي يتولى فاحتمل ما قصته ولا يشرك معه اهل واقربه او ما اليه  
 قال الله تعالى ان من لم يكن من نبيته فخذ الصلوة بعد الوضوء لا يجوز له الوضوء ولو فعله كان ظالما  
 بل لو كان نبيته فخذ الصلوة ولم يفعلها بعد يتيمى بالظلمانه من هذا ما خدام الا اقول قد دلت البرص على  
 العلم اهل الوضوء ان الوضوء محبوب عند الله سواء كان عن حدث لم يرفع كراهة للتبديفانه نور  
 نور فاذا خذ ذلك تقربا الى الله كان طاهر احوار رفع حدثه والالتفات فليفت فائدة من الحكم وكان غيب  
 فاذا خذ ذلك كذلك فليفت للصلاة وان لم يرد ذلك لان النفع هو المحدث قد ارتفع ام لا الله لم ينوب

فمن الصلوة وانما الامم بالنيابة والاصح عند الدلائل وما خذ القاب عن الحديث المذكور انما هي فخذنا انما  
 يتناول الدلائل ولو اجرينا على ما روي هذا القائل ان اذا احدث شخص بمثل ادخاله وتوضأ نيته رفع مذهب  
 القاطن خاصة ولم يبين شيئاً منها لم يرتفع حدته لانه لم ينوّه وانما له ما نوى لكنه لم يرتفع حدته وليس في الاطهر شيء  
 الا بالنيابة شيء يدل على عيب غير القرينة ولهذا كان اكثر العليين في الاقدار عيباً في جميع الاعمال التي في وقتها  
 من الاجابة ما يصح منه هذه الدعوى ولعله لم يقف عليه هذا القائل وهو ما ذكره في دعائه السلام عن جعفر بن  
 محمد عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن علي بن ابي طالب انه قال لا وضوء الا بنية فمن توضأ ولم ينو وضوءه وضوء الصلوة  
 لم يجز ان يصح كما لو صلح اربع ركعات ولم ينو بها الظاهر لا يخرج عن الظاهر انه في الرواية صريحة في دعوى القائل ان  
 دعاء السلام اختلف فيه فبعض العلية هو للصدق وبعضهم قال هو من كتب اصحابه ليس للصدق وفي  
 كل تقدير لم يتحقق بالقرينة صحة نسبه المولف فكل من رويته التي لم يوضئ في غيره ضعيفة مع ان الرواية  
 في نفسها عدم استقامته فان مقتضى النسب الشك في انه لم ينو ان الشخص لو لم ينو به لا يصح فيها الظاهر  
 فيها الظاهر كانت صلواته لم يقصد بتر الصلوة وهو شرط فيها كما ان الوضوء شرط فيها ولا يكفي الا اذا كان  
 المقصود منه الصلوة وهذا اختلف المذاهب في شرطه في الرواية على ظاهرها بل على ان كل ما لم يقصد به الصلوة كالوضوء  
 وليس كذلك لا يخرج من هو خلاف الجميع عليه ومع تسليم الرواية ونسبتها وصحتها وكونها مكية لا مدنية  
 فقولنا بل لو كان نيته فخر الصلوة ولم يقصد بها تبيين بطلانها لظاهر البطلان في الجميع العلية صحة هذا الوضوء  
 وصحة الصلوة به ولو بعد يوم وليلة لم ينقض باحد النواقض وانما علم بالصواب واليه المرجع والمآب  
 صورة صورة خط المؤلف دام ظلها في كسرة العبد المسكين احمد

بن زين الدين الاسلامي في سنة ١٠

جمادى الاولى سنة ١٢٢٥

عبد  
 محمد  
 ٢٢

